الأنوار الإيمانيّة
في طمس ضلالات الوهّابية

ويليه

المنهج الأحمد في مخالفة الوهّابية للإمام أحمد

ويليه

المناظرات الفاضحة للوهّابية الكالحة

أعده وجمعه
الشيخ الدكتور عبد الرحمن عبد القاهر حجازي

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ/٢٠١١ر

الباعث على جمع وإعداد هذه الرسائل

يقول الله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (سورة آل عمران / آية ١١٠) وروى احمد في مسنده من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب» ونحن قد رأينا وسمعنا وشاهدنا منكرات خطيرة ألا وهي منكرات المشبهة المجسمة الوهابية الذين يسعون لنشر عقيدتهم المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة والمعارضة للقرءان في كل البلاد وبكل اللغات، يموهون على ضعفاء العقول باسم معاهد القرءان واللغة العربية وينشرون عقائدهم بكل الوسائل "انترنت - فضائيات - تلفزيون - صحف - شرط - مجلات - كتيبات مزركشة ملونة مزخرفة صغيرة الأحجام" توزع بكثرة يحاولون بذلك جرّ الناس الى عقيدتهم الفاسدة.

وقياما منا بالواجب الشرعي والتحذير المفروض حيث لا يسعنا السكوت عن التحذير من أهل الضلال والفساد وحرصا منا على المسلمين وأبنائهم ودينهم جمعنا هذه الرسائل تحصينا للناس والمجتمعات من شر وخطر الوهابية الذي عظم شرره وضرره بين الناس.

وليس لنا عذر أن نقصر في هذا الواجب مع الاستطاعة، وعندما رأينا أن أكثر المشايخ والدعاة تاركون للقيام بهذا الواجب المؤكد قمنا به كي لا يشملنا ما ورد في حديث رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر».

وحيث نام أكثر الدعاة عن هذا الأمر العظيم، ليس لنا أن ننام معهم، وان سكت أو تخاذل أو جبن أو خاف أو قصّر أو تأخر البعض ليس لنا أن نكون منهم ولا معهم، فلا بد للحق من رجال تحميه وتكافح وتنافح عنه وتبين عقيدة أهل الحق، عقيدة أهل السنة والجماعة.

وورد في الأثر: «إذا ظهرت البدع وسكت العالم لعنه الله». ومعنى البدع هنا العقائد الفاسدة المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة. وقد قال أبو علي الدقاق: «الساكت عن الحق شيطان اخرس».

الرسالة الأولى

ضابط يعرف به مذهب أهل الحق في النصوص القرءانية أو الحديثية الموهمة للجسمية والحيز والمكان في حق الله

اعلم أن جميع ما ورد في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية كاليد والعين يجب الإيمان به مقرونًا بالتنزيه فإن كلًّا منها صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة بل على وجه يليق به وهو سبحانه وتعالى أعلم به وقد يؤول كل ذلك لأجل صرف العامة عن الجسمية على وجه يحتمل أن يكون المعنى المرادَ لله تعالى ولرسوله بتلك النصوص لا على الجزم والقطع بأنه هو المراد، وهذا يسمى تأويلًا تفصيليًّا كأن يقال استوى أي قهر قال البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»[١]: «باب ما جاء في إثبات الوجه صفة لا من حيث الصورة» اهـ، وقال أيضًا[٢]: «باب ما جاء في إثبات العين صفةً لا من حيث الحدقة» اهـ، وقال[٣]: «باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة» اهـ، وقال[٤]: «باب ما ذكر في الصورة. الصورة هي التركيب والمصوَّر هو المركَّب قال الله عزّ وجلّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ

(١) الأسماء والصفات (ص/ ٣٠١).
(٢) الأسماء والصفات (ص/ ٣١٢).
(٣) الأسماء والصفات (ص/ ٣١٤).
(٤) الأسماء والصفات (ص/ ٢٨٩).

مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ [سورة الانفطار]. ولا يجوز أن يكون البارئ تعالى مصوِّرًا ولا أن يكون له صورة لأن الصورة مختلفة والهيئات متضادة ولا يجوز اتصافه تعالى بجميعها لتضادها ولا يجوز اختصاصه ببعضها إلا بمخصِّصٍ لجواز جميعها على من جاز عليه بعضها فإذا اختص ببعضها اقتضى مخصِّصًا خصصه به وذلك يوجب أن يكون مخلوقًا وهو محال فاستحال أن يكون مصوِّرًا وهو الخالق البارئ المصوِّر» اهـ.

وقد احتاط العلماء في الاحتجاج بالأخبار الواردة في الصفات حتى إن بعضهم اشترط للاحتجاج بالخبر في الصفات أن يكون الحديث قطعي الثبوت يعني المتواتر وعلى ذلك كثير من الأشاعرة. وتوسط بعضهم وهم الماتريدية أصحاب أبي حنيفة وبعض الأشاعرة فشرطوا للاحتجاج بالحديث أن يكون مشهورًا مستفيضًا وهو أقل من المتواتر إذ لا يراعى فيه إلا أن يكون من رواية ثلاثة فأكثر. وقد اشترط الحافظ ابن حجر أن يكون الحديث الوارد في الصفات متفقًا على ثقة رواته، ومثل ذلك ذكر الذهبي فلا سبيل إلى الاحتجاج بالخبر المختلف في رواته، وكثيرًا ما تحتج الحشوية والمشبهة بالخبر الذي هو دون ذلك.

ولا دليل لمن أثبتوا لله التحيز في جهة فوق ولا حجة لهم في حديث الجارية لأن هذا الحديث من أحاديث الآحاد وظاهره معارض للحديث المتواتر. وقد قرر علماء الأصول وعلماء الحديث[1] أن الحديث إذا خالف النص القرءاني أو الحديث المتواتر أو صريح العقل ولم يقبل تأويلًا فهو باطل

(١) تشنيف المسامع (٢/ ٣٧٤)، الفقيه والمتفقه (ص/ ١٣٢).

موضوع كذب على الرسول. وعبارة الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه» ما نصه[١]: «وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متصل الإسناد رُدَّ بأمور: **أحدها** أن يخالف موجَبات العقول فيُعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجَوَّزَات العقول وأما بخلاف العقول فلا، **والثاني** أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل [له] أو منسوخ، **والثالث** أن يخالف الإجماع فيُستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه»، ثم قال: «**والرابع** أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه فيدل ذلك على أنه لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم، **والخامس** أن ينفرد برواية ما جرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يقبل لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية، وأما إذا ورد مخالفًا للقياس أو انفرد الواحد برواية ما تعم به البلوى لم يُرَدّ. وقال قوم ممن ينتحل مذهب مالك بن أنس إذا كان مخالفًا للقياس لم يجز العمل به[٢]. وقال قوم ممن ينتسبون إلى مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت لا يجوز العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى» اهـ.

وأما احتجاج الوهابية لإثبات تحيز الله في السماء بحديث الجارية الذي رواه مسلم[٣] من طريق راوٍ واحد وهو معاوية بن الحكم أن رجلًا من الصحابة أراد أن يعتق جارية له سوداء

---

(١) الفقيه والمتفقه (ص/ ١٣٢- ١٣٣).

(٢) القياس مقدم عندهم.

(٣) رواه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته.

فأحضرها إلى الرسول فقال لها الرسول ﷺ: «أين الله» فليس فيه حجة لأنه مخالف للحديث المتواتر الذي رواه خمسة عشر صحابيًا سمعه كل منهم من الرسول وهو قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإذا شهدوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها**» هذا الحديث[1] صريح بأن الإسلام لا يصح إلا بالشهادتين، فإن حُمل حديث الجارية على الظاهر كان معناه أن الرسول حكم للجارية لإشارتها إلى أن الله في السماء بأنها مؤمنة بالله ولا يصح عن رسول الله أن يحكم بالإيمان لمجرد قول إنسان اللهُ في السماء لأن هذه العقيدة عقيدة اليهود والنصارى وكثير من الكفار، فمستحيل أن يحكم الرسول بهذه المقالة لإنسان بالإيمان. فما أسخف الوهابية الذين يرون حديث الجارية أقوى شاهد على عقيدتهم الفاسدة حيث إنهم أخذوا بظاهره فقالوا «الله حالٌّ في السماء» يعنون العرش فوافقوا اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار. أما بعض أهل السنة فلم يأخذوا بظاهر هذا الحديث بل أوّلوه قالوا معنى ما ورد في هذا الحديث أن الرسول قال لها «أين الله» ما اعتقادك من التعظيم لله، وقولها «في السماء» معناه عالي القدر جدًّا، فلم يحكموا ببطلانه نظرًا لإمكان هذا التأويل. ثم رواية ابن حبان[2] لحديث الجارية من حديث الشريد بن سويد صاحب رسول الله ﷺ تخالف هذه الرواية ولفظها أن الرسول قال لهذه الجارية التي جاء بها شخص «من

---

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ۝٥﴾ [سورة التوبة]، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١/ ٢٠٦)، (٦/ ٢٥٦).

ربك» فقالت: «الله» فقال: «ومن أنا» قالت: «أنت رسول الله» قال: «أعتقها فإنها مؤمنة». هذه الرواية لا إشكال فيها لأن قول «الله ربي» بمنزلة أشهد أن لا إله إلا الله.

وقد حكم عدةٌ بشذوذ وضعف رواية مسلم لحديث الجارية قال عصرينا المحدث عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري في «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»[١] ما نصه: «الحديث شاذ لا يجوز العمل به» ثم قال: «وجاء حديثان مخالفان لحديث معاوية يؤكدان شذوذه فروى البيهقي في السنن[٢] من طريق عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ بأمة سوداء فقالت: يا رسول الله إن عليَّ رقبة مؤمنة أتجزئ عني هذه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلم: «من ربُّك» قالت: الله ربي، قال: «فما دينك» قالت الإسلام، قال: «من أنا» قالت: أنت رسول الله، قال: «أفتصلين الخمس وتُقرين بما جئت به من عند الله» قالت: نعم فضرب ﷺ على ظهرها وقال: «أعتقيها». وروى أيضًا[٣] من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشَّرِيد[٤] بن سويد الثقفي قال: قلت يا رسول الله إن أمي أوصت إليَّ أن أعتق عنها رقبة وأنا عندي جارية نُوبيَّة فقال رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلم: «ادع بها» فقال: «من ربك» قالت: الله قال: «فمن أنا» قالت: رسول الله قال: «أعتقها فإنها مؤمنة» اهـ.

---

(١) انظر الكتاب (ص/ ٨٧ - ٨٩).
(٢) السنن الكبرى (ص/ ٣٨٨).
(٣) السنن الكبرى (٧/ ٣٨٨).
(٤) ضبطه الحافظ في التقريب (ص/ ٣١٦) بوزن الطويل.

فتبين أنه لا حجة للمشبهة الوهابية وغيرهم في حديث الجارية لإثبات عقيدتهم أن الله متحيز في السماء. ولا تنسَ أن الأخذ بظاهر حديث الجارية تجسيم لله والجسم مخلوق فلا يكون الخالق جسمًا ولا يصح أن يخلق الجسم جسمًا، فالشمس جسم منير تنفع الناس والشجر والماء بضوئها وحرارتها ولا تستحق مع ذلك الألوهية لأنها جسم له مقدار وكمية ولون خاص وحدٌّ خاص فتحتاج إلى من قدَّرها بهذا المقدار وخلقها على هذا الحجم. فلو كانت الألوهية تصح للجسم لكانت الشمس أولى بالألوهية من الجسم الذي يزعم الوهابية أنه على العرش فإن نفعها مشاهد محسوس لكل أحد بخلاف ذلك الجسم الذي يدعونه.

واعجَبْ من ابن تيمية زعيم المشبهة حيث يعتقد أن الله حجم بقدر العرش ثم ينزل بذاته إلى السماء الدنيا التي هي بالنسبة للعرش كقطرة في جنب بحر، فكيف صح عنده أن تسعه السماء الدنيا؟! ثم زد عجبًا حيث إنه يقول: «ينزل ولا يخلو العرش منه» كما ذكر ذلك في كتابه شرح حديث النزول[1]، وهذا تناقض فإن معناه ينزل ولا ينزل وهو مناقضة لقول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى] فإن اعتقاد المشبهة فيه إثبات أمثالٍ كثيرة لله تعالى لا مثل واحد فقط، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون.

(١) انظر الكتاب (ص/٢٩٩).

إثبات جواز التأويل للنصوص الواردة مما يوهم الجسمية والأعضاء

اعلموا رحمكم الله بتوفيقه أنه ثبت بالنقل والعقل أنَّ الله تعالى لا يشبه الأجسام وسائر أنواع العالم بوجه من الوجوه. أما النقل فقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى]، فهذه الآية صريحة في وجوب تنزّه الله تعالى عن مشابهة ما سواه على الإطلاق، لأن كلمة شيء نكرة وقعت في حيز النفي فهي للعموم أي أنه ينتفي عنه مشابهة شيء ما من العالم فلا يجوز أن يكون غير مشبهٍ لشيء ومشبهًا لشيء من العالم. وهذه الآية من المحكمات ومحكم القرءان هو الأصل الذي يُرَدُّ إليه المتشابه. وكل ءاية أوهمت تشبيهًا أو جسمية يجب أن لا تحمل على ظاهرها. فبذلك نكون وفقنا بين المحكم والمتشابه.

وأما العقل فلأنه تعالى لو كان مشبهًا لشيء من العالم لجاز عليه ما يجوز على العالم ولو جاز عليه ما يجوز على العالم للزم حدوثه، والحدوث ينافي الألوهية، فوضح بطلان المشابهة وثبت المطلوب وهو تنزّهه تعالى عن المشابهة.

وما ورد من الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصفات ليس فيها شيء صريح في كون الله تعالى جسمًا ذا مساحة وأبعاد ثلاثة أي طول وعرض وعمق. فأما ما ورد مما هو صريح في ذلك فليس فيه ما يصح إسنادًا بالاتفاق.

الرسالة الثانية

فصل
في أن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه عقيدته موافقة لعقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي خلاف ما تقوله المشبهة الوهابية وسلفهم

قال أبو الفضل التميمي البغدادي في رسالة اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل[١]: «وأنكر - أي أحمد - على من يقول بالجسم وقال إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل» اهـ.

وقال[٢]: «وكان يقول إن الله قديم بصفاته التي هي مضافة إليه في نفسه. وقد سئل هل الموصوف القديمُ وصفته قديمان، فقال: هذا سؤال خطأ لا يجوز أن ينفرد الحق عن صفاته. ومعنى ما قاله من ذلك أن المحدّث محدَث بجميع صفاته على غير تفصيل وكذلك القديم تعالى قديم بجميع صفاته» اهـ.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٥٣).

وقال[١]: «وكان - أي أحمد - يذهب إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله عز وجل ولا يجوز أن يخرج شيء من أفعالهم عن خلقه لقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴿١٦﴾﴾ ثم لو كان مخصوصًا لجاز مثل ذلك في قوله لا إله إلا هو مخصوص بأنه إله لبعض الأشياء» اهـ.

قال[٢]: «وروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه سئل عن أعمال الخلق التي يستوجبون بها من الله السخط والرضا فقال هي من العباد فعلًا ومن الله خلقًا لا يُسأل عن هذا أحد بعدي.

وكان أحمد يذهب إلى أن الاستطاعة مع الفعل وقرأ قوله عزَّ وجلَّ ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾﴾ وقرأ ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾﴾» اهـ.

ثم قال عن أحمد[٣]: «وانه متى كان في ملكه ما لا يُريدُه بطلت الربوبية وذلك مثل أن يكون في ملكه ما لا يعلمه تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

قال أحمد بن حنبل: ولو شاء الله أن يزيل فعل الفاعلين مما كرهه أزاله، ولو شاء أن يجمع خلقه على شيء واحد لفعله إذ هو قادر على ذلك ولا يلحقه عجز ولا ضعف ولكنه كان من خلْقه ما عَلِم وأراد فليس بمغلوب ولا مقهور ولا سفيه ولا عاجز برئ من لواحق التقصير وقرأ قوله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴿١٣﴾﴾ [سورة السجدة] ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ

(١) اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٥٤).
(٢) اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٥٤ - ٥٥).
(٣) اعتقاد الإمام أحمد (ص/ ٥٨).

لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الأنعام] ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴿٩٩﴾﴾ [سورة يونس].

وهو عزَّ وجلَّ لا يوصف إذا منع بالبخل لأن البخيل الذي يمنع ما وجب عليه وأما من كان متفضلًا فله أن يفعل وله أن لا يفعل.

واحتج رجل من أصحابنا يعرف بأبي بكر بن أحمد بن هانئ الإسكافي الأثرم[١] فقال جعل الله تعالى العقوبة بدلًا من الجُرْم الذي كان من عَبْدِه وهو مريد للعقوبة على الجرم» اهـ.

ثم قال[٢]: «خلق الله من يعلم أنه يكفر ولم يكن بذلك سفيهًا ولا عابثًا وكذلك إذا أراد سفههم لا يكون سفيهًا» اهـ.

ثم قال[٣]: «وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أن عدل الله عزَّ وجلَّ لا يُدرك بالعقول وإلى أن من حمله على عقله جوَّره.

وشرح بعض أصحابه ذلك فقال: لما كان الله سبحانه وتعالى لا يُتصور بالعقول ولا يتمثله التمييز وفات العقولَ دركُه ومع ذلك فهو شيء ثابت - أي دائم الوجود - وما تُصُوِّر بالعقل فالله بخلافه وكذلك صفاته» اهـ.

وقال[٤]: «وشرح بعض أصحابه ذلك فقال: لما كان سبحانه وتعالى لا يتصور بالعقول ولا يتمثله التمييز وفات العقول دركه ومع ذلك فهو شيء ثابت، ما تُصور بالعقل فالله بخلافه، وكذلك صفاته فمن حمل الربوبية وصفاتها على عقله رجع

---

(١) هذا الأثرم من كبار الحنابلة.

(٢) اعتقاد الإمام أحمد (ص/٥٨).

(٣) و(٤) اعتقاد الإمام أحمد (ص/٥٩).

حسيرًا ورام أمرًا ممتنعًا عسيرًا. والمخالفون بنوا أصولهم في التعديل والتجويز على عقولهم العاجزة عن دركهم الربوبية ففسد عليهم النظر، وكان أحمد بن حنبل رضي الله عنه يقول إن الله تعالى يكره الطاعة من العاصي كما يكره المعصية من الطائع حكاه ابن أبي دؤاد وقرأ ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة التوبة] وانبعاثُهم طاعة لله والله يكرهه» اهـ، أي ما أراد كونه فهو تعالى يحب الطاعة لكن ما أراد للعاصي حصوله منه. وهذا معنى ما اتفق عليه أهل السنة أن الله تعالى شاء وقوع المعاصي من العاصين وهو لا يحبها فالمحبة ليست ملازمة للإرادة لأن الله تعالى أمر الكافرين بالإيمان ولم يحصل منهم وهو يحب أن لو ءامنوا.

الرسالة الثالثة

مسألة في التنزيه

قال الحافظ المحدّث ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي[١] ما نصه[٢]: «وقوله - أي النبي - «فهو عنده فوق العرش» لا بد من تأويل ظاهر لفظة «عنده» لأن معناها حضرة الشيء والله تعالى منزه عن الاستقرار والتحيّز والجهة، فالعنديّة ليست من حضرة المكان بل من حضرة الشرف أي وَضَعَ ذلك الكتاب في محل معظَّم عنده» اهـ.

وأما الساق فلم يرد مضافًا إلى الله في حديث صحيح. والرواية الصحيحة هي الموافقة لما جاء في الكتاب من قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة القلم].

وقد فسر ابن عباس الساق بالكرب والشدة ولا يعوَّل على رواية ساقه بالضمير.

وأما القدمُ والرجل[٣] فمعناه الجماعة الذين يُقدمهم الله للنار فتمتلئ بهم وذلك فيما رواه البخاري وغيره[٤]: «لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع ربُّ العزة فيها قدَمَهُ فتقول قَطِ قَطِ».

---

(١) توفي سنة ثمانمائة وست وعشرين للهجرة.

(٢) طرح التثريب: كتاب القضاء والدعاوى، باب تسجيل الحاكم على نفسه (٨/ ٨٤).

(٣) فتح الباري (٨/ ٥٩٦).

(٤) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الأيمان والنذور: باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون.

وكذلك ما ورد أن النار لا تمتلئ حتى يضع الله فيها رجله فتقول قط قط المراد بالرجل الفوج الذي يملأ الله بهم النار[١]. ولغة العرب صالحة لهذا المعنى[٢]. ولا يجوز جعل القدم والرجل من باب الصفات بل الإضافة فيهما إضافة مِلْكٍ. فمن جعل لله قَدَمًا ورِجْلًا بمعنى الجزء فقد جعل الله مثل خلقه وذلك كفر وكذَّب قول الله تعالى ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [سورة الأنبياء] فقد أفهمنا أن كلَّ شيء يرد النار فهو مخلوق ليس بإلٰه.

وقد شنع أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي على من حمل الحديث على ظاهره فقال: تعالى الله عن أن لا يَعمَل أمره في النار حتى يستعين عليها بذاته أو صفاته وهو القائل للنار ﴿يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [سورة الأنبياء]. فمن يأمر نارًا أججها غيره أن تنقلب عن طبعها وهو الإحراق فتنقلب كيف يحتاج في نارٍ يؤججها هو إلى استعانةٍ اهـ نقله الحافظ في تفسير سورة «ق»[٣].

قال الشيخ بدر الدين بن جماعة ما نصه[٤]: «الحديث الثالث عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال جهنَّم تقول هل من مزيد حتى يضع ربُّ العزَّة فيها قدمه فتقول قط قط وعزتك..**» الحديث. وفي رواية أبي هريرة «**تحاجَّت الجنة والنار، قال وأما النار فلا تمتلئ حتى يضع الجبار فيها رجله**» الحديث.

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم (١٨/ ١٨٣).

(٢) قال في القاموس (ص/ ١٢٩٨): «الرِّجْل: الطائفة من الشيء والقطعة العظيمة من الجراد».

(٣) فتح الباري (٨/ ٥٩٦ - ٥٩٧).

(٤) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص/ ١٥٩).

ثم قال ما نصه[١]: واعلم أن من العلماء من جزم بضعف هذا الحديث وإن أخرجه الإمامان لأنهما ومن رواياه عنه غير معصومين، وذلك لما قدَّمته من الأدلة العقلية والنقلية.

أما النقلية فقوله تعالى ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [سورة هود] وقال ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ ﴿٨٥﴾﴾ [سورة ص] وهذا صريح في ردّ من زعم أنه قَدَمُ الرب تعالى وتقدّس عن ذلك فلا جواب عنه إلا بالردّ إلى التأويل أو ردّ ذاك الحديث.

وأما العقلية فلأنَّ الجنة والنار جمادان فكيف يتحاجَّان؟ سلمنا أن الله تعالى خلق فيهما حياة فقد علما أن أفعال الله كلها صواب وحكمة فكيف يتحاجَّان» اهـ.

ثم قال: «سلمنا أن العذاب يبقى ولا تؤثر النار» اهـ فالنار إنما سألت المزيد من مستحقي العذاب لا المزيد من القدم الذي زعموه. فبان بكل ما ذكرناه لزوم أحد التأويلين لا محالة.

وقال شرف الدين التلمساني في شرح لمع الأدلة ما نصه[٢]: «فقالوا في قوله تعالى ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴿١٤﴾﴾ [سورة القمر] أي بكلاءتنا وحفظنا. وقولُهُ تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [سورة المائدة] محمول على يد القدرة والنعمة، وقوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة القلم] تعبير عن شدة أهوال يوم القيامة كما يقال كشفت الحرب عن ساقها، وقوله عليه السلام[٣]: «إن الله خلق ءادم على صورته» أن سبب ذلك أنه

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص/ ١٦٢).
(٢) شرح لمع الأدلة (ص٧٧) ق.
(٣) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الاستئذان: باب بدء السلام.

عليه السلام رأى شخصًا يلطِم وجه عبدٍ فأنكر عليه وقال: «**إن الله خلق ءادم على صورته**» أي على هذه الصورة المكرمة قالها عائدةً على العبد لا على الله تعالى، وقيل إنها تعود على ءادم بمعنى أن الله تعالى خلق ءادم على الصورة التي كان عليها ولم يردده في أطوار الخِلقة كما خلقنا من نطفةٍ ثم من علقة ثم من مضغةٍ وقولُهُ عليه السلام[١]: «**حتى يضع الجبار فيها قدمه**» أن الجبار ليس من الأسماء الخاصة بالله تعالى والمراد به جبار يعلم الله علوَّه واستكباره كإبليس وأتباعه مثلًا أو النمرود وجنوده وقد قال عليه السلام[٢]: «**أهل النار كل متكبر جبار**» وأما الاكتفاء في إيمان السوداء بإشارتها إلى السماء فلأنها كانت خرساء فاكتفى عليه السلام بإشارتها إلى السماء بدلالتها على التبرؤ من عبادة الأصنام والإشارةِ إلى العلو فقال[٣] «**أعتقها فإنها مؤمنة**»، وقوله ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الأنعام] في الآية ما يعيّن الفوقية بالقهر وهو فوق كل ممكن بوجوب ذاته واستغنائه عنه وافتقاره إليه، وقوله تعالى ﴿مَن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الملك] أي سلطانه كما قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴿٨٤﴾﴾ [سورة الزخرف]، وقوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [سورة طه] يحمل على القهر والغلبة كما أشار إليه صاحب الكتاب أو

---

(١) عزاه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤/ ٣٨٣) لأبي يعلى.

(٢) عزاه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤/ ٣٨٥) لأبي يعلى، قال الحافظ البوصيري في إتحاف الخيرة (٨/ ٢١٤): «رواه أبو يعلى بسند ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٩٢): «رواه أبو يعلى ورجاله وثقوا إلا أن ابن إسحاق مدلس».

(٣) تقدم تخريجه.

على القصد إلى خلق شيء في العرش كما صار إليه الثوري وقيل المراد بالعرش المُلك والاستواءُ التناهي في الصفات والتناهي في صفات المُلك انفراده به تعالى خلقًا وتدبيرًا من غير ظهير ولا مُعين وتحقيق هذا التأويل أنه حيث ذكر الاستواء في الكتاب العزيز ذكره مُحْتَوَشًا بذكر الخلق والتدبير وأما رفع الأيدي إلى السماء فلأنها قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة الصلاة ولأنها مهبط الوحي ومعدن الأرزاق ويعارضه قوله تعالى ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴿١٩﴾﴾ [سورة العلق] وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدًا» فلو كان ذلك باعتبار المسافة لم يكن الساجد أقرب إلى ربه، فإن قالوا جميع ما ذكرتموه تأويل والتأويل ممنوع منه قلنا قد أولتم قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴿٤﴾﴾ [سورة الحديد] وقوله تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴿٧﴾﴾ [سورة المجادلة] الآية وقوله عليه السلام[1]: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمٰن» وقوله عليه السلام[2]: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» فحملتم [المعية] في الآيتين على معية العلم والإحاطة والمشاهدة كما قال تعالى لموسى وأخيه هارون ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة طه]، وحملتم قوله عليه السلام: «قلب المؤمن بين إصبعين» أي يقلبه كيف يشاء، وحملتم قوله عليه السلام: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» أي محل عهده الذي أخذ به الميثاق على بني ءادم فإن صح منكم تأويل ذلك لمخالفته العقل فيجب تأويل جميع ما تمسكتم

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات: باب ما ذكر في الأصابع، (ص/ ٣٤١).
(٢) رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٦/ ٣٢٨).

به كذلك قالوا إنما أولنا ذلك لأنه خلاف ضرورة العقل وما صرتم إليه يحتاج إلى نظر العقل وهو حرام وبدعة قلنا لا بد من الاعتراف بصدق نظر العقل وإلا لم يثبت لكم شرع تُسندون إليه شيئًا من المعارف والأحكام، فإن قالوا قال الله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ [سورة ءال عمران] قلنا فقد قال تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ۗ﴾ [سورة ءال عمران] فإن قالوا يجب الوقوف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ وتكون الواو للاستئناف وليست عاطفة وحظ «الراسخون في العلم» الإيمان به قلنا الإيمان به واجب على عموم المؤمنين فلا يبقى لوصفهم بالرسوخ في العلم وأنهم أولو الألباب فائدة بل الراسخ في العلم ذو اللب يعلم من المتشابه الوجه الذي شابه به الباطل فينفيه والوجه الذي شابه به الحق فيثبته كقوله تعالى ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ۖ﴾ [سورة الحجر] متردد بين البعضية وهو باطل وبين إضافة التشريف والتعظيم وهو حق فيعينه له» اهـ.

قال البيهقي في الأسماء والصفات[1] في قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [سورة البقرة]: «فقد حكى المزني عن الشافعي أنه قال في هذه الآية يعني والله أعلم فثم الوجه الذي وجَّهكم الله إليه»، ثم روى البيهقي[2] عن مجاهد بإسناده أنه قال: «فثم قبلة الله» وهو معنى كلام الشافعي.

وأما العين واليد والرضا والغضب ونحو ذلك مما جاء به الكتاب أو الحديث الثابت الصحيح الإسناد المتفق على توثيق رواته فمحمول على أنه صفة أزلية، بخلاف ما أضيف إليه تعالى إضافة مِلْكٍ وتشريف كالروح.

---

(١) و(٢) الأسماء والصفات (ص/ ٣٠٩).

قال أبو حنيفة في «الفقه الأكبر»[١]: «وغضبه ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف» يعني أن رضاه وغضبه ليس من الانفعالات التي تحدث في ذاته تعالى لأنه لو كانت تحدث له صفة لكان ذاته حادثًا.

وكذا يقال في محبته لما يحب وكراهيته لما يكره ليس انفعالًا حادثًا في ذاته بل جميع ذلك ونحوه مما يضاف إليه تعالى من الصفات الأزلية ليس حادثًا في ذاته، هذا فيما يضاف إلى الله على أنه صفة. قال الإمام أبو حنيفة[٢]: «التغير واختلاف الأحوال يحدث في المخلوقين» اهـ، أما ما يضاف إليه إضافة مِلك فالأمر ظاهر. وهناك ما لا يصح أن يضاف إليه لا على معنى الصفة ولا على معنى المِلك كقول بعض المفترين على الله «كلمةٌ خرجت من فم الله» زعمًا منه أنها من الإنجيل وهو نقلها من بعض هذه الأناجيل المحرفة، ولا يدري أنه لا يصح النقل منها[٣]، ومن ذلك قول بعض المتهورين إن إطلاق الأب على الله كان في الإنجيل بمعنى أن الله متولي المسيح بالعناية لا بمعنى الأبوة الحقيقية. والحق الذي لا محيد عنه أنه لم يَرِد في كتاب سماوي إطلاق الأب عليه تعالى. وأما هذه الكتب المحرفة فلا اعتماد على نقلها. وقد ألَّف الحافظ السخاوي في الزجر عن ذلك كتابه المسمى «الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل».

---

(١) شرح الفقه الأكبر (ص/٦٨).

(٢) شرح الفقه الأكبر (ص/٨٢).

(٣) وقد ورد في الزجر عن الاعتماد على النقل من التوراة والإنجيل بعد التحريف حديث أخرجه الطبراني وغيره بإسناد فريب من الحسن على ما يفهم من كلام الحافظ ابن حجر.